عمومي 101

الديمقراطية:
التاريخ والمفهوم

تأليف الدكتور وجيه قانصو
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

المحتويات

- البداية والتحولات
- بدايات أثينية
- ديمقراطية روما
- ديمقراطية أوروبا الحديثة
- الديمقراطية غير المباشرة: حكم النخب عبر التمثيل الشعبي
- الديمقراطية حقيقة مجتمعية
- أبعاد جوهرية للديمقراطية
- مبادىء لابد منها في الديمقراطية
- الديمقراطية نمط حياة ووجود
- الأسئلة

البداية والتحولات

تُعرَّف الديمقراطية بأنها: "حكومة الشعب من الشعب للشعب"[1]، يعني أولاً أنها شكلٌ من أشكال أنظمة الحكم، يشارك فيه المواطنون، على قدم المساواة، في القرارات التي تؤثر على حياتهم، ويعني ثانياً السماح لجميع المواطنين اقتراح وتطوير وإصدار القوانين[2].

الديمقراطية هي حكم الشعب من الشعب للشعب

هذه الكلمة أو المفهوم، لم تحظ بشعبية لدى المجتمعات البشرية في اكثر مراحل التاريخ البشري. إلا أنها سرعان ما أصبحت من المفردات السياسية التي لا يمكن العيش من دونها، وتحرص جميع الحكومات على أن تتسمى بها، رغم أن التنازع حول معناها ظل قائماً، ما يشعر بأنها مفهوم قيد الإنشاء بشكل متواصل.

[1] جون دن، قصة الديمقراطية، ترجمة عبد الإله الملاح، مكتبة العبيكان، السعودية، 2005، ص. 13-15.

[2] "Oxford Dictionary. Word "Democracy".

بدايات أثينية

كلمة الديمقراطية مركبة من ديموس أي الشعب و كراتوس أي السلطة أو الحكم

رغم أن الديمقراطية ظهرت عند بعض القبائل البدائية، فقد جرت العادة أن يقال أنها نشأت في اليونان، في أثينا تحديداً، حيث ترجع أصول المصطلح إلى الكلمة اليونانية "ديموقراطيا"، التي تعني حكم الشعب، ومركبة من "ديموس" بمعنى الشعب، وكلمة "كراتوس" بمعنى السلطة أو الحكم. وقد تم ابتكار هذا المصطلح في القرن الخامس قبل الميلاد، ليدل على النظام السياسي الموجود في دول-المدن الإغريقية، وبالأخص أثينا. كانت البداية مع قيام الدولة-المدينة في أثينا، في العام 508-509 قبل الميلاد، وتميزت الديمقراطية حينها بأنها مباشرة، حيث كان مجلس التشريع يتألف من جميع المواطنين الاثينيين، وكان الجميع يشارك في النقاش والتصويت، لإنتاج قوانين المدينة، وكان يتم ملء المناصب الإدارية والقضاية بطريقة عشوائية من المواطنين العاديين.

كانت الديمقراطية في بدايتها مباشرة، حيث كان جميع المواطنين يشاركون في النقاش والتصويت لإنتاج القوانين واتخاذ القرارات.

بيد أن مواطني أثينا، الذين يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية والإدارية، لم يشمل النساء والعبيد والأجانب والذكور الذين كانوا دون سن العشرين، فمن بين 200 ألف إلى 400 ألف من سكان أثينا، كان هناك 30 ألف إلى 60 ألف مواطن. هذا الإستثناء كان قريبا لمفهوم الأثينيين القديم حول المواطنية، الذي يكان يتطلب الحضور الفاعل في شؤون المدينة، وفي مقدمها المشاركة في الحرب والمكانة الإقتصادية[3].

استعملت عبارة الديمقراطية لتوصيف واقع سياسي جديد في أثينا، من دون أن يكون لهذا الواقع الجديد صيت جيد، أو قيمة واضحة أو خاصة. نرى هذا واضحاَ في كتب الفيلسوف أفلاطون وتلميذه أرسطو؛ وهما ممن أمضوا ردحاً لابأس به من حياتهم في أثينا ذاتها؛ ولم يكن أياً منهم مناصراً صريحاً للديمقراطية كنظام للحكم، بل حكم كلاهما على ديمقراطية أثينا بأنها ناقصة وقاصرة. وقد ساعدهم على موقفهم هذا انتهاء تجربة الديمقراطية في أثينا بهزيمة نكراء مذلة وحاسمة لم تقم لأثينا قيامة

[3] قصة الديمقراطية، المصدر نفسه، ص. 25-60

من بعدها[4].

كانت الديمقراطية الاثينية تعاني من خللين كبيرين، لعلهما كان سبباً في القضاء عليها:

أولهما: أن الديموس أو الشعب، لم يكن يضم إلا عدداً يسيراً من السكان البالغين في أثينا، الذين تتحقق فيهم أهلية المساهمة في عملية الحكم. وحتى في أوج إزدهار الديمقراطية الأثينية، فقد كان عدد الذين يتم استثناءهم يزيد عن عدد المشمولين بكثير[5]. هذا الاستثناء يخفي فرضية كانت أثينا تعتمدها وتتسالم عليها، وهي أن أناساً معينين هم فقط المقتدرون على ممارسة الحكم[6].

أقصت ديمقراطية أثينا النساء والعبيد من الحياة العامة، وكانت مقتصرة على المدينة.

ثانيهما: أن الديمقراطية الإغريقية كانت مقصورة على المدينة، ولا تشمل ما هو أوسع منها. فالديمقراطية بنظر الإغريقيين، لا يمكن لها أن تنوجد إلا بين أبناء دولة-المدينة الواحدة فقط، الأمر الذي أضعف بشكل قاتل كل محاولة استهدفت توحيد مجموعات المدن المجاورة ضمن كيانات سياسية أكبر حجماً.

[4] قصة الديمقراطية، المصدر نفسه، ص. 60-25

[5] مشكلة استبعاد جزء من السكان من حق المشاركة في الحياة العامة، وفي مقدمها الإنتخاب، ظلت قائمة حتى يومنا هذا. فالمرأة ظلت مستلبة الحقوق السياسية حتى بدايات القرن العشرين، وكان أول حكم "ديمقراطي" في الولايات المتحدة الأميركية، يستثني جميع النساء ويستبعد السود وحتى الأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر).

[6] تاريخ الديمقراطية، مصدر سابق.

ديمقراطية روما

تبدى الاستعمال الثاني للديمقراطية، بعد مدينة أثينا، في الأمبراطورية الرومانية، التي اتخذت شكلا جمهورياً. وقد تكلم ميكافيللي عن النظم الرومانية بإسهاب في القرن السابع عشر[7] عن هذا الشكل من الحكم، وبيَّن أن الحكم في روما كان يتخذ طابعاً مختلطاً، من أرستقراطية وديمقراطية، وفق رؤية ارسطو للحكم. فالعنصر الديمقراطي يوفر للدولة سلطة أفضل، كما أن القوانين الجيدة التي تحمي الجميع ليست جيدة كفاية ما لم يصبح الرعايا مواطنين ناشطين في صنع قوانينهم بشكل جمعي. انتشرت في روما فكرة أن الدولة التي يثق بها شعبها هي دولة قوية وأقوى من غيرها، وأن الجيش المؤلف من المواطنين لديه دوافع أكثر للدفاع عن وطنه من المرتزقة أو المقاتلين المحترفين. لم تطرح الديمقراطية حينها نقيضاً أو مقابلاً للأرستقراطية، بل كانت السلطة، عبارة عن نوع من توازن سلطة وقوة بين طبقة الشيوخ والناس.

ج. ديمقراطية أوروبا الحديثة

منذ سقوط الدولة الرومانية، وحتى القرن الثامن عشر، لم نسمع أصواتا عالية أو مثيرة للاهتمام تتحدث عن الديمقراطية. ورغم وجود برلمانات في أوروبا حينها، إلا أنها كانت تمثل النبلاء وأساقفة الدين وحكومات المدن، ولا يمكن اعتبار أي من أنظمة أوروبا حينها بأنها ديمقراطية. صحيح أن الملك كان يحتاج إلى موافقة هذه المجمعات لإصدار قانون، ورفع النفقات والضرائب، إلا أنه كان يقمعها حين تخالفه أو تعارضه[8]. شكل ميكيافيللي أحد المحطات المهمة في استعادة الفكرة الديمقراطية، حيث أعاد من خلال كتاب "الخطب"، طرح الفكرة السياسية للجمهورية الرومانية في العالم الحديث، ليستدل من خلالها، على أن سلطة الناس عظيمة ويجب تقويتها وتصليبها عبر إعطائها حصة في الدستور. فالدولة الأقوى هي التي تحمل مواطنيها وشعبها معها، وتثق بوضع السلاح بين أيديهم، ومهمة الأمير هي استعادة السكان الذين فقدوا الفضيلة، والأبطال العظماء هم الذين أوجدوا الجمهورية وتركوا شعبها يحكمون أنفسهم.

---

[7] Democracy: A Very Short Introduction, pp. 35-42.

[8] Ibid.

يقول ميكيافيلي: "كل مدينة يجب أن توفر طرقاً ووسائل لتلبية طموحات الشعب خاصة في المدن التي توكل إلى شعبها مهام مهمة"[9].

اعترف ميكيافيلي بأن الملكية ستنحدر إلى الطغيان، وأن الطغيان سيثير ثورات ديمقراطية، إلا أن هذه الديمقراطيات ستؤدي بدورها إلى عبثية وفوضى، لأنها ستنزلق إلى صراعات وتناقضات داخل المجتمع. هذا يجعل مهمة الأمير (أو الحاكم) حفظ التوازن الدقيق بين سلطة الشعب وصرامة الحكم لحفظ المدينة عبر الزمن، مع الاحتفاظ بفكرة أن الجمهوريات في أوقات الخطر تحتاج للجوء إلى الديكتاتورية وإلا سوف تتدمر، لأن مقصد الناس الأول هو حفظ الدولة من الزوال.

النهضة الاقتصادية التي دعمت المبادرة الفردية والحراك السياسي الثوري اللذان حصلا في انكلترا، في القرن السابع عشر، حركا قضية حقوق المواطنة، بمعنى حق تصويت ومشاركة الجميع في الحياة العامة، بعدما كانت فكرة المواطنة مقتصرة على أصحاب الثروات والطبقات الأرستقراطية، بحكم أن الثروة توفر لك وقتاً كافياً للتعلم وإبداء الرأي وممارسة النشاط العام.

أثيرت فكرة أن الولادة الحرة تستدعي المشاركة السياسية والقوة. وهي فكرة استمدت قوتها المنطقية، عبر جون لوك ومن بعده بوتني، من فكرة الحقوق الطبيعية، التي تفيد بأننا كلنا ولدنا بحقوق طبيعية متساوية في الحياة والحرية والملكية، وهي حقوق أعطاها الله للإنسان، وإذا انتهكت هذه الحقوق فإنه يمكن للناس أن يستعيدوا الحقوق التي أعاروها للحكومة وينتزعوها منها.

بدأ انطلاقاً من فكرة الحقوق الطبيعية، التساؤل حول امكانية تنظيم اجتماعي شرعي يكون بمشاركة الجميع، ولا بد أن يحظى بقبول وموافقة الجميع. وهو حق نابع من العقل ومن الطبيعة الانسانية، ويتساوى فيه الجميع. إنطلاقاً من هذا التفكير، أخذت فكرة المساواة السياسية والقانونية تشق طريقها بقوة، مستندة إلى الحق الموجود في الطبيعة (Natural Law)، الذي يمنح كل فرد الحق في التصرف بحرية بنفسه وبممتلكاته ونشاطه الشخصي. وبما أنه لا يحق لأحد انتهاك هذه الحرية يصبح الجميع سواسيةً[10].

أعطت فكرة الحقوق الطبيعية زخما للديمقراطية، لجهة اعتبار الحرية والمساواة والملكية حقوقاً طبيعية غير قابلة للانتزاع.

أما فرنسا، فقد كانت في البداية استبدادية مطلقة خانقة، ولم يكن مسموحاً بالاجتماعات العامة، ولم يؤخذ بالاقتراع الشعبي إلا في المسائل المحلية التافهة، ولم

[9] Ibid.

[10] إيريك كيسلاسي، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص. 39.

يقف أي برلمان في وجه الملك. ثم بدأت تظهر افكار تحريرية جديدة.
كان فولتير من الأوائل الذين عبروا عن ذلك، عبر كتابات مسرحية، عرى فيها فكرة الحق الالهي الذي تبجح به الملوك لامتلاك رقاب الناس، وامتدح نظام الحكم الانكليزي الذي جعل من الملكية مقيدة نظاما فعالا يكبح به سلطان الملك المطلق .

رأى فولتير، قبل مونتسكيو بأربعة عشر عاماً، جريان مبدأ "فصل السلطات في الحكومة الإنجليزية"، وامتدحه وبالغ فيه، كما رأى تنسيق العمل بين الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم. وأشار فولتير إلى أنه لا يمكن فرض ضرائب إلا بموافقة البرلمان"و "أنه لا يعفي أحد من ضرائب معينة لأنه نبيل أو كاهن". وذهب فولتير إلى أن الدستور الإنجليزي بلغ قمة التفوق، لأنه سمح للناس أن يستعيدوا حقوقهم الطبيعية، في حين هم محرمون منها في سائر المَلَكِيّات الأوروبية تقريباً. وهذه الحقوق هي الحرية الكاملة في أشخاصهم وفي ممتلكاتهم: حرية الصحافة حق المحاكمة بناء على نص صريح في القانون، وحق كل إنسان في اعتناق العقيدة التي يرتضيها[11] .

الديمقراطية هي حكم الشعب من الشعب للشعب

ثم جاء مونسكيو، الذي كانت افكاره الاجتماعية والسياسية تتناغم مع أخلاق الرواقين التي ظهرت في نهاية عصر الجمهورية الرومانية عند شيشرون وسنيكا ، ورأى في كتابه "روح القوانين"، أن اهم واجبات الحكومة، هو تحقيق الحرية والمساواة للمواطنين، لجهة أن ان الحكومات انما تنشأ لتحقيق جملة من الامور للشعب، من اهمها العدل والمساواة امام القانون والحرية. على ان الحرية التي ارادها تبقى مقيدة بالقانون، فمن "حق كل إنسان في عمل ما تجيزه القوانين فإذا أتى مواطن شيئاً تحرمه القوانين، فإنه لا يعود يتمتع بالحرية. لأن سائر المواطنين يمكن أن يكون لهم نفس الصلاحية "[12].

تكاملت ملامح عصر ما قبل الثورة الفرنسية بافكار جان جاك روسو ، الذي عدّ المجتمع، كائناً له روحه الخاصة. أسس روسو لمبدأ اعتبار الحرية الفردية أساساً للحكم. فرأى أن الإنسان "ولد حراً وهو في كل مكان مكبل بالأغلال"، وافترض وجود "حالة طبيعية" بدائية لم تكن فيها قوانين، اتهم الدولة القائمة بتدمير تلك الحرية، واقترح بديلاً عنها إيجاد شكل

أسس روسو لمبدأ الحرية الفردية باعتبارها أساساً للحكم، وأن أساس السيادة هو سيادة الإرادة العامة أي ألشعب.

[11] بحث حول الديمقراطية.

[12] Democracy, pp. 51-57.

من المجتمع يدافع عن شخص كل عضو فيه وعن متاعه ويحميهما بكل ما أوتي من قوة، مجتمع يظل الإنسان فيه رغم اتحاده مع الجميع يطيع نفسه فقط، ويبقى حراً كما كان من قبل. لذلك اعتبر روسو ان السلطة العليا في أي دولة لا تستقر في الحاكم-فرداً كان أو جماعة- بل في "الإرادة العامة" للمجتمع، وتلك السيادة لا يمكن التخلي عنها أبداً وإن جاز تفويضها جزئياً إلى حين. وعلى هذا الاساس صارت الشرعية من الادنى الى الاعلى، بحيث يكون الشعب مصدر القانون والسلطات. وعلى القانون، في الحالة المثالية، أن يعبر عن الإرادة العامة ويظهرها، ويكون من حق الشعب، بنظر روسو، الإطاحة بحكومة تصر على مخالفة الإرادة العامة[13].

الديمقراطية غير المباشرة: حكم النخب عبر التمثيل الشعبي

أخذ مفهوم المساواة يتضح، ويدين في إنشاءاته إلى عصر الأنوار، الذي افتتح جون جاك روسو خطابه، بالقول أنه لا وجود مستديم للحرية بغياب المساواة. فكانت مبادئ الأنوار، هي التي فجرت الثورة الفرنسية، أظهرت فيها حنيناً إلى الديمقراطية والى إنجاب مبادئها الساسي. فطرحت اعلان حقوق الانسان والمواطن الذي صدر في 6 آب أغسطس عام 1789، ومبدأ حقوق المساواة بين المواطنين.

أسست الثورة الفرنسية مبدأ: الأمة المصدر الوحيد لكل السلطات.

ومنذ ذلك الحين، كان المواطنون يتمسكون بالمصدر الوحيد للسلطة السياسية، الذي ينص على اعتبار الأمة المصدر الوحيد للسلطة: "يكمن مبدأ كل سيادة في الأمة بشكل أساسي. لا يمكن لأي هيئة أو فرد ممارسة أي سلطة ان لم تكن تنبع بشكل صريح من هذه الأمة"[14].

مع الثورة الفرنسية استعادت الديمقراطية مسوغها ومشروعيتها وحتى مطلوبيتها في المجتمعات الحديثة، لتصبح أساساً لشرعية الحكم استنادا إلى المشروعية

[13] Democracy: A Very Short Introduction, pp. 50-60.

[14] The French Revolution II". Mars.wnec.edu. http://mars.wnec.edu/~grempel/courses/wc2/lectures/rev892.html.

الشعبية، وبدا الكلام عن التمثيل الشعبي في الحكم، الذي أخذت القريحة الفرنسية تؤسس له.

أخذت فكرة التمثيل تحل محل الديمقراطية المباشرة.

لم تكن فكرة التمثيل في الواقع العملي وليدة فكر الديمقراطيين بل إنها نمت بإعتبارها مؤسسة قروسطية من مؤسسات الحكم الملكي والأرستقراطي[15]. رغم ذلك، فإن فكرة التمثيل أخذت مع التفكير الديمقراطي شكلاً وبعداً جديدين. فأصبحت تمثيلاً لكل الشعب بدل أن تمثل طبقة دون أخرى في المجتمع، وأصبح ينظر إليها بصفتها الوسيلة الحصرية أو الضرورية للكشف عن مراد الناس ورغباتهم وميولهم. وقد عبَّر مونسيكيو، في كتابه "روح القوانين"، عن ذلك بالقول، أنه نظراً لإستحالة إجتماع كافة أفراد الشعب في دولة كبيرة على هيئة تشريعية واحدة، فإن عليهم أن ينتخبوا ممثلين عنهم للقيام بما يعجزون هم شخصياً عن القيام به[16]. وعلى الرغم من رفض روسو لهذه الفكرة، إلا أنه في غضون فترة قصيرة من رحيل روسو ومونتسكيو، اكتسبت فكرة التمثيل قبولاً واسعاً من قبل الديمقراطيين والجمهوريين باعتبارها حلاً عملياً من شأنه إزالة القيود القديمة على حجم الدول الديمقراطية، وتحويل مفهوم الديمقراطية من مبدأ لا يليق إلا بدولة-المدينة صغيرة الحجم، سريعة الزوال، إلى آخر يمكن تطبيقه بنجاح على الدول-القومية الكبيرة في العصر الحديث.

بات التمثيل الطريق الوحيد لتحقيق الديمقراطية، بخاصة في الدول المترامية الأطراف وذات التعدد السكاني الكبير.

في أواخر القرن التاسع عشر، بدأ اندماج الديمقراطية والتمثيل في كيان واحد أمراً ضرورياً، وصار ينظر إلى التمثيل في بعض الأحيان بمثابة ابتكار رائع يفتح أفاقاً جديدة. وهكذا راح كاتب فرنسي في مطلع القرن التاسع عشر – وهو المفكر ديستوت دو تراسي الذي حظي بإعجاب توماس جيفرسون – يصر على أن روسو ومنتسكيو باتا يمثلان طرازاً قديماً في الفكر السياسي : "يمكن إعتبار التمثيل، أو الحكومة النيابية، ابتكاراً جديداً، لم يكن معروفاً

[15] راجع: الديمقراطية ونقادها، ص. 47-60.

[16] وهي الفكرة عينها التي ذهب إليها شومبيتر في القرن العشرين للقول بأن الشعب لا يحكم ولا يحكم عبر نخبة. وهو رأي استقرت عليه فكرة النظم الديمقراطية الحديثة والمعاصرة في العالم.

في عصر مونتسكيو .... فالديمقراطية النيابية... هي ديمقراطية قد باتت للتطبيق منذ فترة طويلة وعلى مدى إمتداد جغرافي شاسع".

وفي عام 1820 اعتبر جيمس ملْ أن "عملية التمثيل هو الاكتشاف الرائد للعصر الحديث الذي ربما سيجد المرء فيه الحل النظري والعملي لكافة المشاكل"، وما هي إلا بضع سنوات، حتى أصبح التحول الثوري للديمقراطية – وهو ما تنبأ به كل من دوتراسي وجيمس مل وجيمس ماديسون – أمراً مفروغاً منه. لقد بات أمراً واضحاً لايقبل الجدل بأنه لابد للديمقراطية من أن تكون تمثيلية أو نيابية.

لم يعد اذاً للديمقراطية الحديثة أي صلة بالديمقراطية القديمة التي كانت مباشرة. فالشعب في الدول المترامية الأطراف وذات التعداد السكاني الكبير، لا يمكنه أن يدير الحكومة بنفسه، أو يتخذ القرارات. فصارت الديمقراطية غير المباشرة، أي عبر التمثيل ضرورية للمجتمعات المعاصرة والمعقدة. ولو استثنينا الاستفتاء، الذي هو أحد آثار الديمقراطية المباشرة، كونه يسمح لأكثرية ناخبة بالتقرير، أصبحت الديمقراطيات الحديثة ديمقراطيات تمثيلية، حيث نرى فيها مواطنين ينتخبون ممثلين يمارسون باسم الأمة جمعاء (السيادة الوطنية) السلطة السياسية. لتنتقل المعضلة الديمقراطية، من مبدأ حكم الشعب، إلى كيفية ضمان سير الانتخابات بطريقة حرة، ومنتظمة، وشفافة، وتعددية.

أصبحت الديمقراطيات الحديثة ديمقراطيات تمثيلية، حيث ينتخب المواطنون ممثلين لهم يمارسون بإسم الأمة جمعاء السلطة السياسية.

رغم التسالم على أهمية التمثيل على أساس المساواة، إلا أنه كان يجب انتظار الجمهورية الثانية في فرنسا للحصول على مبدأ الاقتراع العام للرجال، وانتظار الجمهورية الثالثة لكي ينفذ فعليا مع إنشاء الحجرة المعزولة سنة 1913 التي تسمح بالتصويت السري، وانتظار سنة 1944 كي تحصل النساء على حقهن في التصويت. ومنذ ذلك الحين، بدأ يترسخ مبدأ:" لكل رجل صوت" المساواة السياسية بين المواطنين الذين ينتمون إلى المجتمع الوطني[17].

الديمقراطية هي حكم الشعب من الشعب للشعب

17 الديمقراطية والمساواة، ص 31. راجع أيضاً: Democracy: A Very Short Introduction, pp. 58-68.

الديمقراطية حقيقة مجتمعية

بعد الثورة الفرنسية، أجرى أليكسي دو توكفيل تعديلا عميقاً في تعريف الديمقراطية. فالأمر، بالنسبة إليه، لا يتعلق فقط بنظام سياسي، بل بواقع سياسي هو أرستقراطية الولادة، فكان أول من فهم إنه لا يجب أن نرى في الديمقراطية عكس النظام الملكي أو الاستبدادي فحسب، بل يجب أن نرى فيها نقيض المجتمع الأرستقراطي أيضاً. استوعب توكفيل خصائص الديمقراطية خلال رحلة قام بها الى أميركا، ودوَّن ملاحظاته في كتابه "الديمقراطية في أميركا " في العام 1840، حيث بيَّن فيه أن الواقع الاجتماعي الديمقراطي هو نقيض المجتمع الأرستقراطي، إذ إن استعمال الديمقراطية يعني ببساطة حكم الأغلبية الذي يستدعي ازدياد مستمر للمساواة في الشروط والأوضاع الاجتماعية. يقول توكفيل: "الديمقراطية لا تدخل فقط أو تدمج فقط طعم أو ذوق للحروف بين الطبقات التجارية لكن تقدم روحا تجارية إلى الأدب".

رأى توكفيل أن المجتمع الأرستقراطي جامد، ومنظم بشكل خاص، ومغلق على حد سواء: "فلا يضم إلا عائلات متحدرة من أجراء و عائلات متحدرة من أسياد، لكن العائلات الأولى نفسها استقرت خلال أجيال عدة بجوار العائلات الثانية نفسها (كخطين متوازيين لا يمتزجان أبدا ولا ينفصلان). و كنتيجة تلقائية لذلك، تصبح إمكانات التحرك الاجتماعي متقلصة جدا. الواقع أن الأرستقراطية مجتمع تسلسلي تسوده روح التراتبية بشكل قوي"[18].

في المقابل، يرى توكفيل أن " المجتمع الديمقراطي" يتميز بليونة بنيته الاجتماعية، عندما تكون الأوضاع الاجتماعية للأفراد شبه متساوية، حيث يمكن للأشخاص أن يبدلوا أماكنهم بشكل دائم. بالطبع، هناك دائما السيد والأجير لكن تصبح أماكنهم قابلة للتبادل، إذ إن جواز أن يكون أحدهما في خدمة الآخر، يصح فقط وفقا للشرعية الوحيدة الممكنة للطاعة في الديمقراطية وهي: العقد ، أي اتفاق موقت بين مشيئتين.[19]

يتميز المجتمع الديمقراطية بليونة، حيث يمكن للأشخاص أن يبدلوا أماكنهم بشكل دائم. .

[18] المصدر نفسه.

[19] الديمقراطية والمساواة، ص. 31. راجع أيضاً: Democracy: A Very Short Introduction, pp. 58-68.

بالنسبة لتوكفيل، الديمقراطية والمساواة في الشروط مترادفان. وكلما تطور مفهوم المساواة، أمكن إجراء تعديل في مفهوم الديمقراطية نفسها. هذه المساواة، تتحقق بمساواة مثلثة الأطراف:

المساواة مثلثة الأطراف: سياسية-قانونية، اجتماعية-اقتصادية، وثقافية.

سياسية وقانونية، يكون فيها القانون واحد للجميع وتضمنه مؤسسات شكلية تقوم على رقابة اجتماعية شكلية، ومساواة اجتماعية-اقتصادية وتسمى اليوم المساواة أو التكافوء في الفرص، حيث تندمج الصفوف وتجعل اللامساواة المتبقية أقل وطأة، ويكون بإمكان كل فرد أن يأخذ مكان الآخر، ومساواة ثقافية، تترجم بالمساواة في الاعتبارات[20].

جديد توكفيل الاساسي والبالغ الأهمية، هو أن الديمقراطية واقع اجتماعي، لا يشير فقط الى مشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم فحسب، بل الى المساواة في الشروط التي تكبر أكثر فأكثر . انه تعريف مبتكر يضع الديمقراطية في منزلة النقيض للمجتمع الأرستقراطي، وليس كنقيض لمجتمع العصر اللامتكافىء مادياً. تسوية الشروط بالنسبة لتوكفيل تترجم بتجانس مستويات وأنماط العيش. الديمقراطية ليست نظاما سياسيا فحسب، بل هي واقع اجتماعي وانبثاق ثقافي.

ليست الديمقراطية صفة لنظام الحكم فحسب، بل هي حقيقة مجتمعية.

أبعاد جوهرية للديمقراطية

أخذت الديمقراطية في مجال الدولة-الأمة الجديد تتخذ أبعاداً جديدة، وتستولد مبادئ ضرورية لتحققها وممارستها، تجاوزت به الفهم القديم لها، وباتت أكثر تعقيداً واتساعاً، لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها، ذات تحديدات قانونية ومبادئ سياسية وآليات إجرائية، بدل أن تكون مجرد فكرة غائية ينزل عليها الفلاسفة القدماء شتى لعناتهم.

هنالك ثلاثة أبعاد جوهرية في تعريف الديمقراطية[21]:

[20] الديمقراطية والمساواة، ص. 35-35.

[21] المصدر نفسه.

أولها يتعلق بالوصول إلى السلطة، عبر حصول انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب ممثلين مع مساواة في حق الانتخاب والترشح. وهو بعد يتضمن مبدأ الحقوق السياسية المتساوية بين المواطنين، ومبدأ أن سلطة لشخص على آخر وأية سلطة تحتاج إلى تسويغ.

في الديمقراطية: يتم الوصول إلى السلطة عبر انتخابات نزيهة وحرة، وتكون السلطة مسؤولة أمام المواطنين، ويكون للجميع الحق في المشاركة والتعبير.

ثانيها يتعلق بالعلاقة بين السلطة والمواطنين، بأن يكون جهاز الدولة مسؤولاً أمام من يمثل الناس، من برلمان وغيره. وهو مبدأ يتضمن فكرة أن مصالح الناس يتم حمايتها بطريقة أفضل بجعل الناس المستودع النهائي للسلطة السياسية، بأن يكون أي شخص يملك السلطة مسؤولا أمام الناس كلهم.|

ثالثها يتعلق بتوسيع المجال السياسي، الذي يقيد من شمول سلطة الدولة، ويجعل المجتمع، من خلال أفراده، حراً في إيجاد تضاماته، والتعبير عن نفسه وتفضيلاته وإظهار تنوعاته، كسبيل عملي لشراكة المجتمع في النقاش العام المؤدي إلى اتخاذ القرار. هذا يكون بضمان حرية التعبير والانتماء الحزبي وحماية حقوق الفرد ضد تعسف الدولة.

حرية التعبير وحق تشكيل التنظيمات الأهلية والمدنية والسياسية شرطان جوهريان للديمقراطية.

هذا البعد يمثل الشرط الضروري لاستمرار الديمقراطية. بحيث يبقى للفرد حيز نشاطه الواسع، سواء في حراكه الشخصي، أو عبر التضامن مع أفراد آخرين في تشكيل منظمات وجمعيات المجتمع المدني، أم في المجتمع المدني مستقلا عن الدولة ليكون بإمكان المجتمع ممارسة دوره السياسي أيضاً، ويسمح بنشوء تعددية تعبر عن تنوعات المجتمع وتلوناته. وتفسح المجال بفاعلية سياسية من قبل الأفراد عير إشراكهم في العملية السياسية. إذ ماذا تعني حرية اختيار الحاكمين إذا كان المحكومون لا يأبهون بالحكم، أو كانوا لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمع سياسي، بل بمجرد الانتماء إلى عائلة أو قرية أو فئة دهنية أو مذهب ديني.

هذا البعد يتطلب وجود حرية التعبير، بأن يكون للمواطنين الحق في التعبير عما بأنفسهم من غير أن يكونوا عرضة لخطر العقاب، لاسيما فيما يتعلق بالأمور السياسية، بما في ذلك حق إنتقاد المسؤولين الحكوميين، والنظام الحاكم والوضع الاقتصادي الاجتماعي والأيديولوجية السائدة في الدولة[22].

[22] المصدر نفسه.

كما أنه يستدعي الاستقلال الذاتي للتجمعات: بأن يكون للمواطنين الحق في تشكيل تنظيمات أو مؤسسات مستقلة نسبياً، بما في ذلك تشكيل الأحزاب السياسية المستقلة ومجموعات المصالح التي تحاول التأثير على الحكومة من خلال التنافس في الحملات الانتخابية وغيرها من الوسائل السلمية[23].

تكامل الأبعاد الثلاثة، يضمن احترام الحقوق الاساسية، والمواطنة التي يشكل مبدأي المساواة والحرية قوامها الرئيسيين، كما أنه يحقق الصفة التمثيلية للحكام، ويحد من السلطة الدولة، ويخلق تعددية سياسية في المجتمع. فالديمقراطية آخر الأمر ليست مجرد طريقة للوصول إلى السلطة، أو طريقة في ممارسة للسلطة، بل هي شكل تكاملي وتفاعلي بين السلطة والمجتمع نفسه، يفرض ترتيباً قانونياً وإجرائيا يشرك أفراد وقوى المجتمع في المجال السياسي، من دون أن يؤدي ذلك إلى إعاقة لمجرى وعمل الدولة[24].

مبادئ لا بد منها في الديمقراطية

تقوم الديمقراطية على مبادئ عديدة لا يمكن الفصل بينها، بحكم ارتباط تحق كل مبدأ بتحقق الآخر، ما يفرض التعامل مع هذه المبادئ ككل لا يتجزأ، بحيث يستدعي نقص احد المبادئ انتفاء صفة الديمقراطية عن أي نظام سياسي، ليتخذ عنواناً أخر من عناوين اللاديمقراطية. ويمكن لنا هنا ذكر أهم هذه المبادئ:

1. أولوية الفرد: تنطلق الديمقراطية من فرضية ان الفرد هو مركز المجتمع ومحوره، ويحتل المرتبة الاسمى في نطاق اهتمامات الدولة، وقد نشأت فكرة الدولة والحكومة لتحقيق سعادة هذا الفرد ولتحافظ على حقوقه الاساسية وعلى كرامته. وعلى هذا الاعتبار تعد جميع القوانين التي من شأنها المساس بقيمة الانسان ومكانته في المجتمع باطلة، ولا تعد في نسق الديمقراطية جميع الحكومات التي تجعل الفرد في غير المرتبة الاسمى

أساس الديمقراطية احترام الفرد وحفظ حقوقه وكرامته.

[23] يقول روبرت دال: "الديمقراطية اداة للحرية في ثلاث طرق: أولها انتخاب حر ونزيه وعادل التي تتطلب بدورها درجة معينة من حرية التعبير والتنظيم والمعارضة. ثانيا : الديمقراطية توفر أعلى درجة إثبات الذات وتقرير المصير للفرد أن يعيش الناس تحت قانون هو يختارونه. ثالثا: تسهل سيادة أخلاقية بأن يكون لكل فرد مواطن أن يأخذ قرارات معيارية وأن يكون سيد نفسه. وهذا يستدعي ترويج للنمو الإنساني أي نمو المسؤولية الشخصية والذكاء، وتوفر أفضل السبل لحماية وتقدم مصالحم المشتركة" . راجع: Robert Dahl, POLYARCHY, Yale University Press, New Haven, 1971, pp. 1-16.

[24] ما هي الديمقراطية، مصدر سابق، ص. 13-25.

التي تأتي الانظمة والقوانين لخدمته وتحقيق مصالحه سواء اكانت مصالح فردية او اجتماعية.

أولوية الفرد تستدعي حق الفرد في التفكير والاعتقاد والعبادة والكلام والنشر والبحث والاجتماع وأن يتم استعلامه وتوفير المعلومة له، والحرية الآمنة من التعذيب والاعتقال التعسفي والحجز غير القانوني، وهي جميعها باتت قيماً إنسانية كونية غير قابلة للإلغاء[25].

2. مبدأ المساواة: ترى الديمقراطية ان لا مناص من تطبيق المساواة بكافة ابعادها على ابناء المجتمع الواحد، اذ لا فرق بين المواطنين من جهة الشخصية القانونية وحق المواطنة، الذي يستدعي المساواة في الاقتراع ، والمساواة في مجمل الحقوق والواجبات. فما دام الافراد احرار فهم من باب اولى متساوون.

تتحقق المساواة بين المواطنين جميعا من خلال المبادئ الديمقراطية التي لاتتخذ من العرق او الدين او الفكر السياسي او العنصر او الجنس اساسا في منح الامتيازات أو الحرمان منها، بل الجميع يمتلك الصفة القانونية من خلال المساواة في الاقتراع الديمقراطي والمساواة في منح المناصب الهامة وفق معيار القدرة والكفاءة[26].

حين تغيب المساواة تغيب الديمقراطية. ما يعني أن يكون للضعفاء حق الاحترا والاعتراف قدم المساواة مع الأقوياء.

المساواة السِّياسيّة الّتي لا وجود للديموقراطية بدونها، لا تقتصر على منح جميع المواطنين حقوقاً واحدة، بل هي وسيلة للتعويض عن التَّفاوتات والإجحافات المجتمعية باسم مجموعة من الحقوق المعنوية، بحيث يكون على الدَّولة الدِّيموقراطية أن تعترف لمواطنيها المهضومي الحقوق بحقّ التَّصرُّف، ضمن إطار القانون، ضدَّ نظام مجحف تشكّل الدَّولة جزءاً منه. والدَّولة لا تقوم بذلك على سبيل الحدِّ من سلطتها وحسب، بل تقوم به لأنَّها تعترف بأنَّ وظيفة النِّصاب السِّياسي تقوم على التَّعويض عن الإجحافات المجتمعية. وهذا ما يعبرِّ عنه بوضوح أحد أبرز ممثلي المدرسة الليبرالية المعاصرة رولاند دووركن بقوله: "إنَّ المساواة السِّياسيّة تفترض أن يكون للضعفاء من أبناء طائفة سياسيّة معيّنة حقّ احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكومتهم على أن

25 المصدر نفسه، ص. 33-53.

26 الديمقراطية ونقادها، ص. 47-57. راجع أيضاً: الديمقراطية والمساواة، مصدر سابق، ص. 37-61.

يكون هذا الحقّ مساوياً للحقّ الّذي يؤمّنه الأقوياء لأنفسهم، بحيث أنَّه إذا كان لبعض الأفراد أن يتمتّعوا بحرية اتِّخاذا قرارات معيّنة، مهما كانت مضاعفاتها بالنِّسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتّع جميع الأفراد بالحرية نفسها".

الديمقراطية تستوجب المنافسة بين الفاعليات، ما يستدعي تعدداً في الميول والانتماءات والبرامج السياسية

3. الحرية السياسية: تنظر الديمقراطية الى الحرية بصفتها قيمة عليا لا يمكن التنازل عنها. فالحرية تشكل الضمانة الاكبر لديمومة النظام، ومبدأً أساسيا في صياغة القوانين وممارسة السياسة.

تتمثل الحرية السياسية بشكل رئيسي في حق اختيار الحاكم بلا ضغط او اكراه، الحرية في الاقتراع، حرية الرأي والفكر والتعبير والنشر، وحرية تشكيل الاحزاب والمنظمات الاجتماعية والسياسية، وحرية اعتناق العقيدة السياسية .
مجموع الحريات الاساسية التي تفرض على النظام السياسي تقديسها وتوفيرها، يفرض على الديمقراطية اقرار مسألة التعددية الحزبية، فهذه التعددية نتيجة طبيعية للحرية التي يتمتع بها الافراد، ولا يمكن ان يؤمن جميع الافراد بمبادئ سياسية واحدة وشاملة ، ذلك انهم يتباينون في الافكار والآرلء والرؤية الآنية والمستقبلية لمجمل القضايا الانسانية والقومية والفلسفية[27].

الحرية السياسية هي القيمة العليا في الديمقراطية، تتمثل بحق المواطنين اختيار الحاكم والحرية الاقتراع وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الاجتماعية، وحرية الرأي والفكر والتعبير.

4. التعددية السياسية: أساس الديمقراطية أن تكون هنالك منافسة حقيقية بين الفاعليات والقوى للوصول إلى السلطة. وهذا يتطلب تعددية أحزاب وقوى تعكس التنوع في الإتجاهات والميول والآراء.
وقد اعتبرت التعددية المجال الأفضل للشعب في اختيار الجهة التي يرتضيها من بين جهات متنافسة.

التعددية السياسية تعني الاعتراف بوجود تنوع في المجتمع، التي تترجم في السياسة تعدداً في مصدر المعلومة، وبدائل مفتوحة في الخيارات السياسية، ووجود معارضة سياسية تملك حق مراقبة السلطة ونقدها، من دون أن يستتبع ذلك ملاحقة

[27] Polyarchy, pp. 17-33.

قانونية أو عقاب من السلطة الحاكمة. ولعل مبدأ التعددية يحد من استبداد الاكثرية ويبقي للأقلية حقها في الإشتراك في العملية السياسية ولو من خارج السلطة.
التعددية السياسية، يعني أن يكون الشعب سيد نفسه، بتمكينه من توفر الخيارات الدائمة في تحديد من يصل إلى السلطة.

5. التناوب على السلطة: جوهر الديمقراطية هو التناوب السلمي على السلطة. مرسخة بذلك حق الشعب المطلق في تحديد من يحكمه، وفي ترسيخ حقه بإزاحة من يحكمه. ملغياً بذلك أي حق للسلطة خارج سلطة الشعب، من حق إلهي أو حق عائلي أو طبقي أو اقتصادي. وهذا لا يكون إلا بمبدأ التناوب على السلطة، بحيث لا يعود الحكم حكراً ابديا على حزب او فئة سياسية بعينها[28].

جوهر الديمقراطية هو التناوب على السلطة، لترسيخ حق الشعب المطلق في تحديد من يحكمه.

الديمقراطية نمط حياة ووجود

ما ذكرنا من أبعاد للديمقراطية، أي حقائق جوهرية للديمقراطية نفسها لا يمكن لأي واقع سياسي أن يتصف بأنه ديمقراطي من دون أي منها. وما ذكرناه أيضاً من مبادئ ضرورية للديمقراطية، أي شروط وضرورات لا تحقق الديمقراطية من دونها، والتي يمكن اعتبارها بمثابة شروط إمكان الديمقراطية، أي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة ومتحققة وفعلية.

تتصل الديمقراطية في عمق مفهومها بحقيقة الإنسان ومعناه. ما يجعلها نمط حياة وأساس وجود إنسانيين.

هذا يعني أن الديمقراطية ليست مجرد إدلاء بصوت انتخابي يتم مرة واحدة فقط، وليست عقد تنازلي أو بيعة، بل هي أساس الحياة السياسية، وأرضية لصناعة القرار، ونشاط تفاعلي بين السلطة والمجتمع والأفراد، وصفة ضرورة للعلاقات الاجتماعية، وحقيقة مجتمع، ونمط وجود إنساني، ومجال تحقق لإمكانات الإنسان وقدراته. ما يجعل الديمقراطية في صلب حقيقتها ومفهومها ملاصق لحقيقة الإنسان ومعناه.

28 بحث حول الديمقراطية، مصدر سابق.

أسئلة:

1. ما تعريفك للديمقراطية؟
2. ما الفرق بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية؟
3. ما معنى القول بأن الديمقراطية حقيقة مجتمعية؟
4. ما الذي يجعل الأرستقراطية تتعارض مع الديمقراطية؟
5. ما الفرق بين المجتمع الأرستقراطي أو الإقطاعي والمجتمع الديمقراطي؟
6. ما الفرق بين أبعاد الديمقراطية ومباديء الديمقراطية؟
7. ما هي أبعاد الديمقراطية الثلاث؟
8. كيف تتجلى الحرية في الحياة السياسية؟
9. كيف تتجلى المساواة في الحياة السياسية؟
10. ما أهمية التعددية السياسية في الديمقراطية؟
11. ما أهمية الأحزاب والمجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية؟
12. ما هي أبعاد الديمقراطية الثلاث؟
13. هل تعتقد أن الديمقراطية متحققة في المجال العربي؟
14. هل تعتقد أن مباديء الديمقراطية متحققة في بلدك؟

الدكتور وجيه قانصو : هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل وفلسفة السياسة.

عمومي 101 هو مشروع يعنى بالتربية المدنية من خلال بحوث غرضها التوعية والدراية العميقة، تتناول مفاهيم الفلسفة السياسية من أجل إثراء الحوار والنقاش في مواضيع الديمقراطية والمواطنة و أهمية الانخراط في الشأن العام .

ينفذ المشروع مع عرمرم كمنصة إعلامية تعنى بالمواطنة و مؤسسة رواد الأردن وهي مؤسسة غير ربحية شبابية وبالتعاون مع المفكر والباحث الدكتور وجيه قانصو كمؤلف النصوص التعليمية ومستشار أكاديمي و بدعم من مؤسسة كونراد ادیناور مكتب الأردن.